السجلات الالكترونية في القانون الليبي التحديات والفرص

أ. هيثم بشير الهادي العجيل
عضو هيئة تدريس جامعة نالوت ، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس (الجزائر).
رقم الهاتف، وواتساب/ 0913450249 ، بريد الالكتروني / haytam.alagel@gmail.com

المقدمة:

لقد فرضت التكنولوجيا الحديثة نفسها على مختلف مجالات الحياة، وشهد القرن الواحد والعشرين تطوراً هائلاً في أنواع التكنولوجيا المختلفة، وقد اقترب العالم من بعضه عن طريق الشبكات الإلكترونية، فقد أضحت وسائل التكنولوجيا والاتصال الحديثة تمثل أهمية كبيرة في كافة مناحي حياتنا المعاصرة، وعلى كافة الأصعدة والمستويات للفرد والمجتمع على حد سواء - العلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقضائية - حيث تعد السجلات الإلكترونية من أهم التطورات التقنية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة، فقد أسهمت في إحداث ثورة في كيفية إدارة البيانات والمعلومات في عالم متسارع يتجه نحو الرقمنة، لتصبح السجلات الالكترونية أداة لا غنى عنها لتحقيق الكفاءة والشفافية في إدارة المعلومات في ليبيا، حيث تبرز السجلات الالكترونية كعنصر حيوي يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين الأداء الإداري وتعزيز الشفافية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، ولكنها تواجه في الوقت نفسه تحديات متعددة تحتاج إلى معالجة فعالة وفي ظل هذا التطور التقني المتسارع في عالمنا المعاصر أدركت الحكومة الليبية مدى الحاجة إليها كي لا نتخلف عن ركب التقدم والتطور والازدهار في مختلف المجالات، وفي إطار هذه المتغيرات يحتاج التحول من النظم التقليدية إلى النظم الرقمية جهوداً متكاملة تشمل تطوير لتشريعات وتحديث البنية التحتية التكنولوجية، ولهذا فإن دراسة السجلات الالكترونية في السياق الليبي تكتسي أهمية كبيرة ليس فقط لتقييم مدى جاهزية البلد لإعتماد وهذه التقنية ولكن أيضاً لتسليط الضوء على الفرص التي يمكن أن توفرها في مختلف القطاعات.

ولا شك في أن التطور العلمي والتقني الذي يشهده العالم في الوقت الحاضر يؤثر على جميع القواعد القانونية في شتى الميادين ، واستجابة لهذا التقدم باعتباره يمثل مرحلة هامة من مراحل تطور المجتمع نفسه، أصدر المشرع الليبي العديد من القوانين نص فيها على اعتماد السجلات الالكترونية في ناحية أو أكثر من النواحي الذي أثر عليها التقدم العلمي والتكنولوجي ، والقانون كغيره من المجالات التي تتسارع وسائل تطويره بتطور المجتمعات والتفاعل معها بإيجابية، وذلك لكونه هو حجر الأساس في

تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، بما ينعكس في النهاية عليه أمناً وأماناً واستقراراً وتقدماً.

أهمية البحث:

تكتسب السجلات الإلكترونية أهمية متزايدة في حياتنا اليومية، حيث أصبحت حجر الزاوية في مختلف جوانب حياتنا، من المعاملات المالية إلى الخدمات الحكومية. ومع هذا التطور الهائل، برزت العديد من التحديات القانونية والتقنية المرتبطة بحماية البيانات والخصوصية. يهدف هذا البحث إلى استكشاف هذه التحديات وإيجاد حلول لها في السياق الليبي، وذلك من أجل بناء نظام قانوني قوي وفعال يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إشكالية البحث:

إن التكامل بين التكنولوجيا والقانون في مجال السجلات الإلكترونية يمثل تحديًا رئيسيًا في ليبيا. فمن جهة، تتطلب الاستفادة القصوى من هذه التقنية تطوير إطار قانوني مرن وقادر على مواكبة التغيرات المستمرة، ومن جهة أخرى، يجب ضمان حماية الحقوق والخصوصية، والحفاظ على الثقة في النظام القضائي. وتبرز أهمية هذا التحدي في ظل التزايد المطرد في الاعتماد على السجلات الإلكترونية في مختلف جوانب الحياة .

لتوضيح هذه الإشكالية بشكل أدق، يمكن طرح الأسئلة التالية:

- كيف يمكن تطوير تشريعات شاملة ومتكاملة تنظم استخدام السجلات الإلكترونية في مختلف المجالات القانونية في ليبيا؟
- ما هي الآليات الفعالة لحماية البيانات الشخصية والمعلومات الحساسة المخزنة في السجلات الإلكترونية؟
- كيف يمكن تحقيق التوازن بين تبسيط الإجراءات القانونية باستخدام التكنولوجيا الرقمية والحفاظ على الضمانات القانونية التقليدية ؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تطوير إطار قانوني متكامل وشامل ينظم استخدام السجلات الإلكترونية في ليبيا، وذلك لضمان حماية البيانات الشخصية، سلامة المعاملات الإلكترونية، وتعزيز الثقة في النظام القضائي الرقمي. ويسعى البحث إلى مواجهة التحديات الناشئة عن التطور التكنولوجي السريع، وتحديد آليات لإثبات المعاملات الإلكترونية وتحديد المسؤولية القانونية الناشئة عنها، مما يساهم في بناء نظام قانوني أكثر كفاءة وشفافية.

الخطة البحثية:

تهدف هذه الخطة إلى وضع إطار منهجي وفق القانون رقم 6 لسنة 2022م والتشريعات الليبية الحالية وقانون الأونسيترال النموذجي، وقد اعتمدنا التقسيم الثنائي وفق الاتي:

المبحث الأول: الإطار النظري والقانوني للسجلات الإلكترونية في ليبيا.

المبحث الثاني: التحديات والفرص في تطبيق السجلات الإلكترونية في ليبيا.

المبحث الأول: الإطار النظري والقانوني للسجلات الإلكترونية في ليبيا.

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبحت السجلات الإلكترونية عنصرًا حاسمًا في إدارة المعلومات وتقديم الخدمات الحكومية .لقد تجاوزت السجلات الإلكترونية كونها مجرد بديل للوسائل التقليدية لتسجيل البيانات، بل أصبحت محركًا للتغيير والتحول نحو حكومات أكثر كفاءة وشفافية، سيتم تعريف السجلات الإلكترونية بشكل دقيق، مع التركيز على خصائصها الفريدة التي تميزها عن السجلات التقليدية. وسيتم كذلك تسليط الضوء على الأهمية الاستراتيجية للسجلات الإلكترونية في بناء دولة حديثة تعتمد على المعرفة والابتكار. وإجراء تحليل شامل للتشريعات والقوانين الليبية الحالية التي تنظم أو تتعلق بالسجلات الإلكترونية. وفق الاتي:

المطلب الأول: المفهوم النظري للسجلات الإلكترونية وأهميتها :

تشير الدراسات إلى تباين المفاهيم الفكرية لتحديد مفهوم يتفق عليه مختلف الباحثين في مجال تقنية المعلومات، إلا أن هذا التباين لم يكن ليمتد نحو المضمون الحقيقي لمفهوم الالكتروني وإنما افتقر التباين على النواحي الشكلية مما يجعلنا نستعرض اراء الباحثين وما عرفه القانون الليبي والدولي وفقاً للآتي:

اولاً: مفهوم السجلات الإلكترونية وخصائصها.

السجلات الالكترونية تُعرف بإنها مجموعة من البيانات أو المعلومات المسجلة والمخزنة الكترونياً باستخدام أنظمة الحوسبة والبرمجيات تشمل هذه السجلات بيانات متنوعة، يتم تخزين هذه البيانات على وسائط رقمية ويمكن الوصول إليها ومعالجتها عبر البرمجيات المخصصة.

1. التعريف بالسجلات الإلكترونية :

عرفت المادة (33/1) من القانون رقم 6 لسنة 2022م بشأن المعاملات الالكترونية السجلات الالكترونية بأنه " البيانات التي تنشأ أو ترسل أو تسلم أو تقييد أو تحفظ بوسيلة الكترونية، وتكون قابلة للاسترجاع أو الحصول عليها بشكل يمكن حفظه"[1].

كما عرفته المادة (2) من قانون الأونسيترال النموذجي السجل الإلكتروني [2] " يعني المعلومات التي تنشأ أو ترسل أو تستلم أو تخزن بوسائل الكترونية بما فيها، حسب مقتضى الحال، جميع المعلومات التي ترتبط منطقياً بالسجل، أو تترابط معه على أي نحو بحيث تصبح جزءاً منه، سواء نشأت في الوقت نفسه أو لا.

وما تجدر ملاحظته على التعرفين أنه يُضمن جميع المستندات التجارية و المدنية كما تندرج ضمنه وثائق الشحن القابلة للتداول ويضاف إلى ذلك الاعتمادات المصرفية القابلة للتحويل؛ إلا أن قابلية تحويل الحق والمعاملات العقارية ومسائل الأحوال الشخصية قد استثناها المشرع الليبي في المادة (4) من القانون رقم (6) لسنة 2022م المذكور[3] ليشمل التعريف السابق أي وثيقة تمثل قيمة منقولة مادية أو معنوية أو

---

1 - القانون رقم 6 لسنة 2022م بشأن المعاملات الالكترونية السجلات الالكترونية، الجريدة الرسمية، الجريدة الرسمية لسنة 2023 م العدد 1 السنة الأولى، ص21.

2 - لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، 2018 – قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الالكترونية، الأمم المتحدة، نيويورك، ص7.

3 - القانون رقم 6 لسنة 2022م بشأن المعاملات الالكترونية السجلات الالكترونية، الجريدة الرسمية، الجريدة الرسمية لسنة 2023 م العدد 1 السنة الأولى، ص21.

تتضمن إلزاماً قابلاً للإحالة بالطرق التجارية أو الطرق المدنية لحوالة الحق مثلاً مفهوم قابلية التحويل أوسع من مفهوم التداول بالطرق التجارية.

وبكل الأحوال فقد صرحت (2/1) من القانون المذكور، بأن احكام القانون النموذجي المذكور لا تمس بانطباق أي قاعدة قانونية تحكم السجلات الالكترونية حيث فسر ذلك في دليل مشروع القانون النموذجي، بأن احكام القانون الموضوعي نفسه ينطبق على السجل الإلكتروني، كما هو الحال تمام بالنسبة للمستند التقليدي، وينطبق هذا المبدأ العام على كل خطوة من دورة حياة السجل الالكتروني، وفق نص المادة (3) من القانون رقم (6) لسنة 2022م بنصه على أن " تسرى أحكام هذا القانون على السجلات أو التوقيعات الالكترونية والوسائل الالكترونية، كما تسري على التصرفات والمعاملات التي تتم بين الأشخاص الذين اتفقوا على إجراء معاملاتهم بطرق الكترونية، ويجوز إستنتاج موافقة الشخص على ذلك من سلوكه.

مع مراعاة حكم المادة الرابعة من هذا القانون، يجب أن يكون قبول الحكومة للتعامل الإلكتروني صريحاً وفي جميع الأحوال لا يعد قبولها التعامل بوسائل إلكترونية في معاملة أو تصرف معين قبولاً للتعامل بهذه الوسائل في معاملات أو تصرفات أخرى".

وهو ما عبر عنه القانون النموذجي في المادة الأولى منه الفقرة الثانية[1]، أي أن قابلية التحويل للسجلات الإلكترونية هو مفهوم شكلي يتعلق بالإثبات ولا يتدخل بالتبعات الموضوعية المترتبة على التداول أو الحقوق الموضوعية للمتعاملين بالمعاملات الالكترونية، مع مراعاة الإستثناءات التي يمكن للدول تطبيقها على هذا التعريف، إذ يبقى مثلاً مبدأ تطهير الدفوع قائماً وفقاً للاشتراطات العامة المنصوص عليها في القانون رقم 23 لسنة 2010م بشأن النشاط الاقتصادي[2] وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية، حيث أعطى القوة الملزمة للتوقيع الإلكتروني بإعتباره نظيراً وظيفياً للتوقيع وفقاً للمادة (6) منه شريطة استخدام توقيع الكتروني يعول عليه بالقدر المناسب للغرض الذي أنشئت لأجله رسالة البيانات". حيث حددت المادة المذكورة معايير قابلية التحويل على التوقيع الالكتروني التي تتولى آلية تشفير التوقيع الالكتروني تحقيقها من خلال تكامل التشفير باستخدام المفتاح العام والخاص، وهو ذات الاشتراط في الفصل الثاني من القانون رقم (6) لسنة 2022 والمسمى بالتوقيع الالكتروني والمحررات الإلكترونية في المادة (8) وما بعدها [3].

ثانياً: أهمية السجلات الإلكترونية في العصر الرقمي:

---

1 - لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، 2018 – قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الالكترونية، الأمم المتحدة، نيويورك، ص7.

2 - قانون رقم 23 لسنة 2010 م بشأن النشاط التجاري، مدونة التشريعات لسنة 2010 م العدد 12 السنة العاشرة.

3 - نص القانون متوفر بتاريخ 2021/11/03 على الرابط:

https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/ml-elecsig-a.pdf 2

تعتبر السجلات الإلكترونية نقطة الاساس في التحول الرقمي الذي يشهده العالم اليوم. فهي تمثل نقلة نوعية في إدارة المعلومات وتقديم الخدمات، حيث حلت محل الأنظمة التقليدية الورقية التي كانت تعاني من العديد من القيود. **لماذا تعتبر السجلات الإلكترونية مهمة؟**

1. **الكفاءة والفعالية :**
   - **تسريع العمليات :** تقلل السجلات الإلكترونية من الوقت والجهد اللازمين لإنجاز المهام، مما يزيد من الإنتاجية.
   - **تسهيل الوصول للمعلومات :** يمكن الوصول إلى المعلومات بسهولة وسرعة من أي مكان وفي أي وقت، مما يدعم اتخاذ القرارات بشكل أسرع وأكثر دقة.
   - **تقليل الأخطاء :** تقلل السجلات الإلكترونية من الأخطاء البشرية الناتجة عن العوامل البشرية مثل الخطأ في الكتابة أو فقدان المستندات [1].
2. **التخزين الآمن والمتكامل :**
   - **حماية البيانات :** توفر السجلات الإلكترونية حماية أفضل للبيانات من التلف أو الضياع أو التدمير، وذلك من خلال استخدام تقنيات التشفير والنسخ الاحتياطي.
   - **التكامل بين الأنظمة :** يمكن دمج السجلات الإلكترونية مع أنظمة أخرى مثل أنظمة إدارة علاقات العملاء وأنظمة الموارد البشرية، مما يوفر رؤية شاملة للبيانات.
3. **تحسين الشفافية والمساءلة** [2]**:**
   - **تتبع التغييرات :** يمكن تتبع جميع التغييرات التي تطرأ على السجلات الإلكترونية، مما يضمن الشفافية والمساءلة.
   - **مكافحة الفساد :** تساعد السجلات الإلكترونية في مكافحة الفساد من خلال توفير سجل واضح وشفاف للمعاملات.
4. **تحليل البيانات واتخاذ القرارات :**
   - **استخراج المعلومات القيمة :** يمكن تحليل السجلات الإلكترونية لاستخراج معلومات قيمة تساعد في اتخاذ قرارات أفضل.
   - **التنبؤ بالمستقبل :** يمكن استخدام تحليلات البيانات للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية وتحسين التخطيط الاستراتيجي.
5. **الاستدامة البيئية :**

1 - نغم حسين نعمة، الأرشفة الرقمية باتت ضرورة حتمية وليست مجرد ترفا فكرياً، مجلة الريادة للمال والأعمال، جامعة النهرين، العراق، المجلد الرباع نيسان 2023، العدد2، ص

2 - عطا عبد العاطي السنباطي، الاثبات في العقود الإلكترونية "دراسة فقهية مقارنة" دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2012م.

- **تقليل استهلاك الورق** :تساهم السجلات الإلكترونية في تقليل استهلاك الورق، مما يساهم في الحفاظ على البيئة.

أمثلة على تطبيقات السجلات الإلكترونية:

- **القطاع الحكومي** :إدارة السجلات المدنية، إصدار التراخيص، تقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت.
- **القطاع الصحي** :إدارة السجلات الطبية، إجراء البحوث الطبية، تقديم الرعاية الصحية عن بعد.
- **القطاع المالي** :إدارة الحسابات المصرفية، المعاملات المالية، مكافحة غسيل الأموال[1] .
- **القطاع التعليمي** :إدارة السجلات الأكاديمية، تقديم الدورات التدريبية عبر الإنترنت، تقييم الأداء الأكاديمي.
- **القطاع التجاري** :إدارة سلسلة التوريد، إدارة المخزون، إدارة علاقات العملاء.

إذاً تعتبر السجلات الإلكترونية أداة قوية لتحقيق التحول الرقمي وتعزيز الكفاءة والشفافية في المؤسسات. على الرغم من وجود بعض التحديات، إلا أن فوائد السجلات الإلكترونية تفوق بكثير تكلفتها. ليوصلنا هذا للتساؤل عن الوضع القانوني الذي انتهجه المشرع الليبي؟

المطلب الثاني: الإطار القانوني المنظم للسجلات الإلكترونية في ليبيا :

يشكل القانون رقم 6 لسنة 2022 بشأن المعاملات الإلكترونية حجر الإساس في تنظيم السجلات الإلكترونية في ليبيا ، هذا القانون يهدف إلى خلق بيئة قانونية مواتية للتعاملات الإلكترونية وحماية حقوق الأطراف المتعاقدة. وبالإضافة إلى العديد من القوانين والتشريعات الأخرى التي تتقاطع مع موضوع السجلات الإلكترونية وتؤثر عليه بشكل مباشر أو غير مباشر في ليبيا. ومع ذلك، يتطلب تحقيق الاستفادة الكاملة من هذا القانون بذل المزيد من الجهود لتجاوز التحديات القائمة وتطوير البنية التحتية اللازمة. سنبحث هذا وفق الاتي:

أولاً: التشريعات الحالية المنظمة للسجلات الإلكترونية في ليبيا.

تعد السجلات الإلكترونية ركيزة أساسية في عالم الأعمال والتجارة الحديثة، وقد أصبحت ضرورة ملحة في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم. في ليبيا، فقد شهدت التشريعات تطورات كبيرة في السنوات الأخيرة لتنظيم هذا المجال الحيوي، وذلك بهدف حماية الحقوق، وتعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية، ودعم النمو الاقتصادي.

1. القانون رقم 6 لسنة 2022 بشأن المعاملات الإلكترونية:

يعد القانون رقم 6 لسنة 2022 بشأن المعاملات الإلكترونية[2] حجر الاساس في منظومة التشريعات الليبية المتعلقة بالسجلات الإلكترونية. فقد قدم هذا القانون إطارًا قانونيًا شاملًا ومتكاملاً ينظم مختلف جوانب المعاملات الإلكترونية، بما في ذلك:

1- عبد القادر درويش "قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،2066، ص 30.

2 - القانون رقم 6 لسنة 2022م بشأن المعاملات الالكترونية السجلات الالكترونية، الجريدة الرسمية، الجريدة الرسمية لسنة 2023 م العدد 1 السنة الأولى، ص21.

- **تعريفات واضحة** :قدم القانون تعريفات دقيقة لمفاهيم أساسية مثل السجلات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني ومقدمي خدمات الثقة.
- **حجية السجلات الإلكترونية** :أكسب القانون للسجلات الإلكترونية نفس القوة الإثباتية للسجلات الورقية، بشرط توافر الشروط المحددة في القانون.
- **التوقيع الإلكتروني** :اعتبر القانون التوقيع الإلكتروني بمثابة التوقيع اليدوي، ووفر الضمانات القانونية اللازمة لقبوله في المعاملات.
- **مقدمو خدمات الثقة** :نظم القانون عمل مقدمي خدمات الثقة الذين يقومون بتوثيق التوقيعات الإلكترونية وضمان سلامة المعاملات. [1]

2. التشريعات المكملة والمترابطة

بالإضافة إلى القانون رقم 6، هناك مجموعة من التشريعات الأخرى التي تلعب دورًا هامًا في تنظيم السجلات الإلكترونية في ليبيا، ومن أهمها:

- **قانون حماية البيانات الشخصية** :يهدف هذا القانون إلى حماية خصوصية الأفراد وحقهم في التحكم في بياناتهم الشخصية التي يتم جمعها وتخزينها ومعالجتها إلكترونيًا.
- **قانون التجارة الإلكترونية** :ينظم هذا القانون المعاملات التجارية التي تتم عبر الإنترنت، بما في ذلك عقود البيع والشراء الإلكترونية والدفع الإلكتروني [2].
- **قانون الجرائم الإلكترونية** :يعاقب هذا القانون على الجرائم المرتكبة باستخدام الوسائل الإلكترونية، مثل القرصنة والاحتيال الإلكتروني، ويحمي سلامة السجلات الإلكترونية من التهديدات السيبرانية [3].
- **قانون الإجراءات المدنية والتجارية** :ينظم هذا القانون الإجراءات المتبعة في القضايا المدنية والتجارية، بما في ذلك تقديم الأدلة الإلكترونية وإثبات الحقوق بها [4].

على الرغم من التقدم الذي أحرزته التشريعات الليبية في تنظيم السجلات الإلكترونية، إلا أنها لا تزال تواجه بعض التحديات، حيث يزال هناك نقص في الوعي بأهمية هذه التشريعات وبأحكامها بين المواطنين والمؤسسات. البنية التحتية التكنولوجية في ليبيا قد لا تكون جاهزة بشكل كامل لدعم تطبيق هذه التشريعات على نطاق واسع. كما تواجه السجلات الإلكترونية تهديدات أمنية متزايدة، مما يتطلب تطوير أنظمة أمنية قوية.

---

1 - سعيد البقلي، "حماية الخصوصية المعلوماتية لمستخدمي الإنترنت في مواجهة متطلبات التجارة الإلكترونية،" (المجلة القانونية، مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، المجلد ،9 رقم ،4 1002-pp1144. ، 2021. ص175.

2 - القانون رقم 6 لسنة 2022م بشأن المعاملات الالكترونية السجلات الالكترونية،

3 - القانون رقم 5 لسنة 2022 م بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية، الجريدة الرسمية لسنة 2023 م العدد 1 السنة الأولى، ص21.

4 - قانون الإجراءات المدنية والتجارية، الجريدة الرسمية لسنة 1958 العدد 11 السنة الثامنة.

وما تجدر الإشارة إليه كأفاق مستقبلية من المتوقع أن تشهد التشريعات الليبية مزيدًا من التطوير والتحديث لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة. ومن المتوقع أيضًا زيادة الوعي بأهمية السجلات الإلكترونية وتوسيع نطاق تطبيقها في مختلف القطاعات.

لنصل إلى أن التشريعات الليبية المنظمة للسجلات الإلكترونية تعتبر خطوة مهمة في مسيرة التحول الرقمي في البلاد. ومع ذلك، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتجاوز التحديات القائمة وتعزيز تطبيق هذه التشريعات. من خلال توفير الإطار القانوني المناسب، يمكن لليبيا تحقيق الاستفادة الكاملة من إمكانات السجلات الإلكترونية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: التحديات القانونية في تنظيم السجلات الإلكترونية في ليبيا.

يشكل تنظيم السجلات الإلكترونية في ليبيا تحديًا بالغ الأهمية، وذلك نظراً للدور المحوري الذي تلعبه هذه السجلات في تطوير الاقتصاد وتحسين الخدمات الحكومية. ومع ذلك، تواجه ليبيا العديد من التحديات القانونية التي تعيق تحقيق هذا الهدف. سنحاول تفصيلها وفق الآتي:

التحديات القانونية الرئيسية:

1. **نقص التشريعات المتخصصة:**

- **قصور التشريعات الحالية :** تعاني ليبيا من نقص في التشريعات المتخصصة التي تنظم الجوانب المختلفة للسجلات الإلكترونية، مثل حماية البيانات الشخصية والتجارة الإلكترونية والجرائم الإلكترونية[1] .
- **عدم التكامل التشريعي :** غياب التكامل بين التشريعات القائمة يؤدي إلى تداخل الصلاحيات وعدم الوضوح في بعض المسائل القانونية.
- **عدم مواكبة التطورات التكنولوجية :** تتطور التكنولوجيا بسرعة كبيرة، مما يجعل التشريعات القائمة عاجزة عن مواكبة هذه التطورات.

2. **الوعي القانوني المحدود:**

- **نقص الوعي:** يعاني الأفراد والمؤسسات من نقص في الوعي بأهمية التشريعات المتعلقة بالسجلات الإلكترونية وبأحكامها.
- **صعوبة تطبيق القانون:** يؤدي نقص الوعي إلى صعوبة تطبيق القانون، مما يشجع على المخالفات.

3. **عدم الاستقرار المؤسسي:**

- **التغيرات المتكررة في الحكومات:** تؤثر التغيرات المتكررة في الحكومات على استمرارية الجهود المبذولة في مجال تنظيم السجلات الإلكترونية.

[1] - مقترح استراتيجية التحول الرقمي الحكومي في دولة ليبيا، الصادر عن الهيئة العامة للمعلومات، تحت شعار (ازدهارُ البلدان كرامة الإنسان) كانون الأول/ ديسمبر 2022م.

- **ضعف التنسيق بين المؤسسات:** غياب التنسيق بين المؤسسات الحكومية المختلفة يعرقل عملية وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالسجلات الإلكترونية.

4. **الأمن السيبراني:**

- **التهديدات المتزايدة:** تتعرض السجلات الإلكترونية لتهديدات متزايدة من الهجمات السيبرانية، مما يستدعي توفير حماية قوية للبيانات.
- **نقص الخبرات:** تعاني ليبيا من نقص في الخبرات في مجال الأمن السيبراني.
- **عدم وجود استراتيجية وطنية:** غياب استراتيجية وطنية شاملة للأمن السيبراني.

ما تجدر الإشارة إليه أن هذه التحديات تؤدي إلى خلق بيئة غير مستقرة وغير موثوقة للاستثمار، مما يردع المستثمرين كما يؤدي نقص الكفاءة والشفافية إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وقد تستغل الثغرات القانونية لارتكاب الفساد، وتؤدي هذه التحديات إلى تدهور جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين.

وبناءً عليه يمكن اعتبار التحديات القانونية في تنظيم السجلات الإلكترونية في ليبيا عقبة أساسية أمام تحقيق التحول الرقمي، ومع ذلك، يمكن التغلب على هذه التحديات من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات، بما في ذلك تحديث التشريعات لمواكبة التطورات التكنولوجية، ووضع تشريعات جديدة لسد الثغرات الموجودة، وبناء القدرات البشرية في مجال التكنولوجيا والقانون، وتطوير البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتعزيز الوعي عن طريق تنظيم حملات توعية واسعة النطاق حول أهمية السجلات الإلكترونية وأحكام التشريعات ذات الصلة، لتحقيق هذا الهدف يتطلب التزامًا سياسيًا قويًا وتعاونًا بين مختلف الجهات المعنية.

المبحث الثاني: التحديات والفرص في تطبيق السجلات الإلكترونية في ليبيا :

يشكل تطبيق السجلات الإلكترونية في ليبيا فرصة ذهبية لتحقيق التحول الرقمي المنشود، والارتقاء بقطاعات الدولة المختلفة إلى آفاق جديدة من الكفاءة والشفافية. ومع ذلك، تواجه هذه العملية تحديات جمة نتيجة للصراعات التي شهدتها البلاد، ونقص البنية التحتية، والوعي المحدود بأهمية التحول الرقمي. سنقوم بتحليل التحديات التقنية والقانونية والمؤسسية التي تواجه تطبيق السجلات الإلكترونية، بالإضافة إلى استعراض الفرص التي تتيحها هذه التقنية في تحسين الخدمات الحكومية، وتشجيع الاستثمار، وزيادة الشفافية. وفق الآتي:

المطلب الأول: التحديات التي تواجه تطبيق السجلات الإلكترونية في ليبيا:

يُعاني تطبيق السجلات الإلكترونية في ليبيا من مجموعة متداخلة من التحديات التي تعكس الوضع المعقد الذي تمر به البلاد. فالصراعات المتكررة، والانقسامات السياسية، ونقص الاستثمارات في البنية التحتية، فضلاً عن ضعف الوعي بأهمية التحول الرقمي، كلها عوامل تساهم في إعاقة هذا المشروع الحيوي ، إن هذه التحديات مجتمعة تؤثر سلبًا على كفاءة الخدمات الحكومية، وتزيد من الفساد، وتحد من فرص التنمية الاقتصادية.

أولاً: التحديات التقنية والبنية التحتية:

تعتبر البنية التحتية التقنية أحد أهم العوامل المؤثرة في نجاح تطبيق السجلات الإلكترونية في أي دولة، ولا تختلف ليبيا عن هذا الأمرحيث نعاني من مجموعة من التحديات التقنية والبنية التحتية التي تعيق عملية التحول الرقمي، وتجعل من الصعب تطبيق السجلات الإلكترونية بشكل فعال.

1. **نقص البنية التحتية الأساسية:**

- **ضعف شبكات الاتصالات** :تعاني ليبيا من ضعف في تغطية شبكات الإنترنت، خاصة في المناطق النائية والريفية وهذا الضعف يحد من قدرة المواطنين والمؤسسات على الوصول إلى الخدمات الإلكترونية، ويقلل من كفاءة تبادل البيانات [1].
- **انقطاع التيار الكهربائي** :يعاني القطاع الكهربائي في ليبيا من مشاكل متكررة تؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي، مما يشكل عائقًا كبيرًا أمام عمل الأجهزة والأنظمة الإلكترونية.
- **قلة الأجهزة** :يعاني المواطن الليبي من نقص في أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية، مما يحد من قدرته على التفاعل مع الخدمات الإلكترونية [2].

2. **التحديات التقنية:**

- **عدم توحيد المعايير التقنية** :تستخدم المؤسسات الحكومية والخاصة في ليبيا معايير تقنية مختلفة ومتضاربة، مما يجعل من الصعب تحقيق التكامل بين الأنظمة الإلكترونية المختلفة.
- **صعوبة تبادل البيانات** :يؤدي عدم توحيد المعايير إلى صعوبة تبادل البيانات بين الأنظمة المختلفة، مما يعرقل سير العمل ويؤثر على كفاءة الخدمات.
- **ضعف الأمن السيبراني** :تتعرض الأنظمة الإلكترونية في ليبيا لخطر الهجمات السيبرانية المتكررة، وذلك بسبب نقص الخبرات في مجال الأمن السيبراني، وغياب استراتيجية وطنية شاملة لحماية الأنظمة الإلكترونية.

3. **التحديات المتعلقة بالكوادر:**

- **نقص الكوادر المؤهلة** :يعاني القطاع العام والخاص في ليبيا من نقص حاد في الكوادر المؤهلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، مما يحد من القدرة على تطوير وتشغيل الأنظمة الإلكترونية.
- **صعوبة الاحتفاظ بالكوادر** :تواجه المؤسسات صعوبة في الاحتفاظ بالكوادر المؤهلة بسبب ضعف الرواتب والفرص الوظيفية.

4. **التحديات التمويلية:**

- **ارتفاع تكاليف البنية التحتية** :تتطلب تطوير البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات استثمارات كبيرة، مما يمثل تحديًا كبيرًا للدولة [1].

---

1 - بلعيد الدوكالي، وإبراهيم البوراصي، " استباحة خصوصية بيانات المستخدم على الأنترنت ومدى وعي المستخدمين بها في ليبيا"، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، 2022م، العدد 7، ص5.

2 - ميلاد خليفة، ومحمد السايح،" الحماية القانونية والتقنية للتجارة الالكترونية في ليبيا، جامعة النجم الساطع – المؤتمر الدولي السادس – حالة الخريطة – ديسمبر 2020.

- **صعوبة توفير التمويل المستدام** :تواجه الحكومة صعوبة في توفير التمويل المستدام لمشاريع البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات [2].

وما يجدر الإشارة إليه أن الآثار المترتبة على هذه التحديات من ضعف البنية التحتية التقنية يؤدي إلى بطء الإجراءات وتأخير الخدمات الحكومية، كما يؤدي نقص المعلومات المتاحة إلكترونيًا إلى ضعف الشفافية في عمل المؤسسات الحكومية، ويقلل ضعف البنية التحتية التقنية من جاذبية ليبيا للاستثمار الأجنبي.

لذلك فإن التحديات التقنية والبنية التحتية التي تواجه ليبيا في تطبيق السجلات الإلكترونية هي تحديات كبيرة ولكنها ليست مستحيلة الحل. حيث يتطلب التغلب على هذه التحديات إرادة سياسية قوية واستثمارات كبيرة في تطوير شبكات الاتصالات، وتوفير الطاقة الكهربائية، وتوسيع نطاق تغطية الإنترنت، وبناء القدرات البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتوفير برامج تدريب وتأهيل للكوادر العاملة، وضع معايير تقنية موحدة للأنظمة الإلكترونية الحكومية، وتشجيع القطاع الخاص على تبني هذه المعايير، كما يجب تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص لتطوير وتنفيذ المشاريع التقنية، ويجب الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتبادل المعرفة والتقنيات.

ثانياً: التحديات المؤسسية والبشرية :

تواجه ليبيا، كغيرها من الدول النامية التي تمر بمرحلة انتقالية، تحديات مؤسسية وبشرية متعددة تعيق عملية التحول الرقمي وتطبيق السجلات الإلكترونية. هذه التحديات تتجاوز النواقص التقنية والبنية التحتية لتشمل جوانب أعمق تتعلق بالهياكل المؤسسية والثقافة التنظيمية والسلوكيات الفردية.

1. **التحديات المؤسسية:**

- **ضعف الإدارة الحكومية** :تعاني المؤسسات الحكومية الليبية من ضعف في الإدارة والتنظيم، مما يجعل من الصعب تنفيذ المشاريع الكبرى مثل تطبيق السجلات الإلكترونية ، تؤكد دراسة أجريت على وزارتي العدل والداخلية في ليبيا على أن "التحدي الأكبر الذي يواجه تطبيق تقنية الحكومة الإلكترونية في المؤسسات الليبية هو ضعف البنية التحتية التقنية المتوفرة حاليا في ليبيا بالإضافة إلى التعقيد في الإجراءات البيروقراطية التي عادة ما تصاحب التعامل مع الإدارات الحكومية [3].
- **البيروقراطية** :تتميز الإجراءات الحكومية في ليبيا بالبيروقراطية المعقدة، مما يبطئ عملية اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع.

---

1 - مقترح استراتيجية التحول الرقمي الحكومي في دولة ليبيا، الصادر عن الهيئة العامة للمعلومات، تحت شعار (ازدهارُ البلدان كرامة الإنسان) كانون الأول/ ديسمبر 2022م.

2 - (المنظمات الأمنية وتقنية الحكومة الإلكترونية: دراسة أولية تطبيقية على وزارتي العدل والداخلية في ليبيا). ورشة عمل قامت بها وزارتي العدل والداخلية، 2020م.

3 - جمعة عبد الله أبوزيد، ثورة المعلومات في ليبيا بين عوائق تشريعية وإدارية، مؤتمر الأمن المعلوماتي 2013م منشور على موقع المحكمة العليا: https://supremecourt.gov.ly/

- **نقص التنسيق بين المؤسسات :**غياب التنسيق بين المؤسسات الحكومية المختلفة يعيق عملية تبادل البيانات والمعلومات، مما يجعل من الصعب تحقيق التكامل بين الأنظمة الإلكترونية.
- **غياب التشريعات والقوانين الداعمة :**يفتقر النظام القانوني الليبي إلى التشريعات والقوانين التي تدعم التحول الرقمي وتنظيم استخدام السجلات الإلكترونية.

2. التحديات البشرية:

- **نقص الوعي :**يعاني المواطنون والموظفون الحكوميون من نقص في الوعي بأهمية التحول الرقمي وفوائد السجلات الإلكترونية.
- **المقاومة للتغيير :**يواجه أي تغيير في الأنظمة والروتينيات التقليدية مقاومة من قبل بعض الموظفين الذين يفضلون الحفاظ على الوضع القائم.
- **نقص الكفاءات :**يعاني القطاع العام من نقص في الكفاءات اللازمة لإدارة وتشغيل الأنظمة الإلكترونية، مثل إدارة المشاريع، وتحليل البيانات، وأمن المعلومات.
- **الروتين والبيروقراطية :**يميل الموظفون الحكوميون إلى اتباع الروتين والبيروقراطية، مما يجعل من الصعب تغيير العادات والسلوكيات [1].

ولهذا نقول إن الآثار المترتبة على هذه التحديات ويؤدي ضعف الإدارة والتنسيق بين المؤسسات إلى تباطؤ في تقديم الخدمات الحكومية، كما يسهل ضعف الرقابة والشفافية في الإجراءات الحكومية انتشار الفساد، يؤدي ضعف الأداء الحكومي وتباطؤ الخدمات إلى تراجع ثقة المواطنين في الحكومة، كما يعتبر ضعف البنية التحتية الرقمية عائقًا أمام جذب الاستثمارات وتنمية الاقتصاد.

إلا أنه أمام التحديات الكبيرة التي تواجهها ليبيا في تطبيق السجلات الإلكترونية، فإن هذه التحديات ليست مستحيلة الحل. يتطلب التغلب على هذه التحديات إرادة سياسية قوية واستثمارًا كبيرًا في بناء القدرات وتغيير الثقافة المؤسسية.

المطلب الثاني: الفرص المتاحة لتطبيق السجلات الإلكترونية في ليبيا:

رغم التحديات الجمة التي تواجه ليبيا في مسيرة التحول الرقمي، إلا أن هناك فرصًا واعدة يمكن اغتنامها لتطبيق السجلات الإلكترونية بشكل فعال. فالتحول الرقمي ليس مجرد خيار، بل ضرورة ملحة لبناء دولة حديثة قادرة على مواجهة تحديات العصر. إن توفر الإرادة السياسية، والاستثمار في البنية التحتية، وبناء القدرات، يمكن أن يحول ليبيا إلى نموذج يحتذى به في المنطقة في مجال التحول الرقمي وفق الاتي:

أولاً: الفرص الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر السجلات الإلكترونية أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في أي دولة، وليبيا ليست استثناء. إن التحول الرقمي وتطبيق السجلات الإلكترونية في مختلف القطاعات

1 - محمد عمار تيبار، مدى حجّيّة ال محرّر الإلكتروني في مجال الإثبات في القانون الليبي، المؤتمر المغاربي الأول حول المعلوماتية والقانون، المنعقد في الفترة من 28-29/أكتوبر/2009م أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2010م، منشور على الرابط: http://iefpedia.com/arab/?=17803

الحكومية والخاصة يفتح آفاقًا واسعة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين مستوى معيشة المواطنين و في هذا الجزء من البحث، سنركز على الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تحققها ليبيا من خلال تطبيق السجلات الإلكترونية.

1. الفرص الاقتصادية:

- **تحسين بيئة الأعمال** :تساهم السجلات الإلكترونية في تبسيط الإجراءات المتعلقة بتأسيس الشركات وتسجيل الملكية الفكرية، مما يخلق بيئة أعمال أكثر جاذبية للمستثمرين. يؤكد تقرير البنك الدولي حول تحسين بيئة الأعمال أن "تبسيط الإجراءات الحكومية من خلال التحول الرقمي هو عامل حاسم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة"[1].
- **تعزيز التجارة الإلكترونية:** تسهل السجلات الإلكترونية إجراء المعاملات التجارية عبر الإنترنت، مما يدعم نمو التجارة الإلكترونية ويساهم في تنويع مصادر الدخل ، تشير دراسة أجراها الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أن "التجارة الإلكترونية تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، خاصة في الدول النامية"[2].
- **زيادة الإنتاجية:** تساهم السجلات الإلكترونية في زيادة الإنتاجية في القطاعات المختلفة من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية. أظهرت دراسات عديدة أن الشركات التي تعتمد على الأنظمة الإلكترونية تحقق إنتاجية أعلى وأرباحًا أكبر.
- **خلق فرص عمل جديدة** :يساهم النمو الاقتصادي الناتج عن تطبيق السجلات الإلكترونية في خلق فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات، خاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

2. الفرص الاجتماعية

- **تحسين الخدمات الحكومية:** تساهم السجلات الإلكترونية في تحسين جودة وكفاءة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، مثل خدمات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي ، تؤكد دراسة أجريت في دولة الإمارات العربية المتحدة أن "تطبيق السجلات الصحية الإلكترونية أدى إلى تحسين جودة الرعاية الصحية وتقليل الأخطاء الطبية" (وزارة الصحة الإماراتية، 2019).
- **زيادة الشفافية والمساءلة** :تساهم السجلات الإلكترونية في زيادة الشفافية والمساءلة في الإجراءات الحكومية، مما يقلل من الفساد ويزيد من ثقة المواطنين في الحكومة.
- **تمكين المواطنين:** تمنح السجلات الإلكترونية المواطنين القدرة على الوصول إلى الخدمات الحكومية بسهولة ويسر، مما يساهم في تمكينهم اقتصاديًا واجتماعيًا.

---

1 - تقرير الأمم المتحدة " أهمية الحكومة الالكترونية 2022م" حوا موضوع (مستقبل الحكومة الرقمية) الصادر عن دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2022م،

https/ publicadministration.un.org/en/publicadministration.un.org/egovkb/en.us

2 - تقرير الأمم المتحدة " أهمية الحكومة الالكترونية 2022م" المرجع السابق.

- **دعم التنمية المستدامة:** تساهم السجلات الإلكترونية في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل الحد من الفقر، وتحسين الصحة، وتعزيز التعليم[1] .

وعلى الرغم من الفرص الواعدة، إلا أن تطبيق السجلات الإلكترونية في ليبيا يواجه العديد من التحديات، مثلاً تعاني ليبيا من نقص في البنية التحتية للاتصالات والإنترنت، مما يمثل عائقًا أمام تطبيق السجلات الإلكترونية، تتعرض الأنظمة الإلكترونية في ليبيا لخطر الهجمات السيبرانية، مما يتطلب الاستثمار في حلول أمنية متطورة، كما يعاني القطاع العام من نقص في الكوادر المؤهلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ويعتبر الفساد أحد أكبر العقبات التي تواجه عملية التحول الرقمي في ليبيا.

لنصل إلى أن تطبيق السجلات الإلكترونية في ليبيا يمثل فرصة تاريخية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين حياة المواطنين. ومع ذلك، يتطلب هذا الأمر تضافر الجهود وتعاون جميع الأطراف المعنية، الحكومية والخاصة والمجتمع المدني. من خلال الاستفادة من التجارب الدولية وتجاوز التحديات القائمة، يمكن لليبيا أن تحقق قفزة نوعية في مجال التحول الرقمي وتصبح نموذجًا يحتذى به في المنطقة.

ثانياً: الفرص التكنولوجية والابتكار :

سبق وأشرنا إلى أن السجلات الإلكترونية تمثل فرصة ذهبية لليبيا لتحقيق نقلة نوعية في مختلف المجالات، حيث يمكن الاستفادة من أحدث التقنيات لتطوير حلول مبتكرة تساهم في تحسين الخدمات الحكومية وتنمية الاقتصاد. في هذا الجزء من البحث، سنركز على الفرص التكنولوجية والابتكار التي يمكن أن تحققها ليبيا من خلال تطبيق السجلات الإلكترونية.

1. الفرص التكنولوجية

- **الذكاء الاصطناعي:** يمكن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تحليل الكم الهائل من البيانات المتاحة في السجلات الإلكترونية، مما يساعد في اكتشاف الأنماط واتخاذ قرارات أكثر دقة وتقديم خدمات مخصصة للمواطنين. على سبيل المثال، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في توقع الاحتياجات الصحية للمواطنين وتقديم توصيات طبية مخصصة[2].
- **تعلم الآلة:** يمكن استخدام تقنيات التعلم الآلي لتطوير نماذج قادرة على التعلم من البيانات وتحسين أدائها بمرور الوقت. يمكن تطبيق هذه التقنيات في العديد من المجالات، مثل تقييم المخاطر الائتمانية وتحديد الاحتيال [3].
- **سلسلة الكتل (البلوكتشين):** يمكن استخدام تقنية سلسلة الكتل لضمان أمان وشفافية البيانات في السجلات الإلكترونية، مما يقلل من خطر التلاعب

---

1 - الصالحين محمد العيش، "الجوانب القانونيّة لاستخدام المعلوماتية في المعاملات التّجارية " دراسة وتقييم لتجربة المشرّع الليبي، مؤتمر المغاربي الأول حول المعلوماتية والقانون، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، سنة 2009م المنشور عبر الموقع إلكتروني: https://iefpedia.com

2 - مقترح استراتيجية التحول الرقمي الحكومي في دولة ليبيا، الصادر عن الهيئة العامة للمعلومات، تحت شعار (ازدهارُ البلدان كرامة الإنسان) كانون الأول/ ديسمبر 2022م.

3 - تقرير الأمم المتحدة " أهمية الحكومة الالكترونية 2022م" حوا موضوع (مستقبل الحكومة الرقمية) الصادر عن دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2022م،

والاحتيال ، يمكن تطبيق هذه التقنية في مجالات مثل تسجيل العقارات وتتبع السلع.

- **إنترنت الأشياء:** يمكن ربط الأجهزة والأشياء ببعضها البعض من خلال إنترنت الأشياء، مما يوفر بيانات في الوقت الفعلي وتحسين كفاءة العمليات. على سبيل المثال، يمكن استخدام أجهزة استشعار لجمع البيانات حول حالة البنية التحتية وتقديم تنبيهات مبكرة عن أي مشاكل.
- **السحابة الحوسبية:** يمكن تخزين البيانات ومعالجتها على السحابة الحوسبية، مما يقلل من تكاليف البنية التحتية ويزيد من مرونة النظام.

2. الابتكار في تطبيق السجلات الإلكترونية :

- **تطوير تطبيقات الجوال الذكية:** يمكن تطوير تطبيقات جوال تتيح للمواطنين الوصول إلى الخدمات الحكومية بسهولة ويسر في أي وقت ومن أي مكان.
- **إنشاء بوابات خدمات حكومية موحدة:** يمكن إنشاء بوابة إلكترونية واحدة تجمع جميع الخدمات الحكومية، مما يسهل على المواطنين الوصول إليها.
- **استخدام التحليلات الضخمة:** يمكن استخدام التحليلات الضخمة لاستخراج رؤى قيمة من البيانات الموجودة في السجلات الإلكترونية، مما يساعد في اتخاذ قرارات أفضل.
- **التعاون مع القطاع الخاص:** يمكن للقطاع العام التعاون مع القطاع الخاص لتطوير حلول مبتكرة لتطبيق السجلات الإلكترونية.
- **تشجيع ريادة الأعمال:** يمكن دعم الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا لتطوير حلول مبتكرة لتطبيق السجلات الإلكترونية[1].

وبناءاً على ما سبق يمكن لنا القول إن السجلات الإلكترونية تمثل نافذةً مشرقة نحو مستقبل رقمي مزدهر في ليبيا لتعزيز كفاءة عملها وتحقيق التنمية المستدامة. من خلال الاستفادة من أحدث التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة وسلسلة الكتل، يمكن لليبيا بناء نظام حكومي ذكي يقدم خدمات سريعة ودقيقة للمواطنين. تخيل مثلاً، أن يتمكن المواطن من تجديد رخصته أو تسجيل طفله في المدرسة من خلال تطبيق على هاتفه المحمول في أي وقت ومن أي مكان ، هذا هو المستقبل الذي يمكن أن تحققه ليبيا من خلال تطبيق السجلات الإلكترونية بشكل فعال.

الخاتمة

من العرض السابق نتوصل إلى أن التحول إلى السجلات الإلكترونية في ليبيا يُمثل نقطة تحول حاسمة في مسار التنمية الرقمية للبلاد. إن هذا التحول، الذي يمثل أكثر من مجرد تحديث تقني يشكل نقلة نوعية في أساليب الإدارة والحوكمة، ويفتح آفاقًا جديدة للكفاءة والشفافية.

كما أظهرت الدراسة الحالية أن التحديات التي تواجه هذا التحول متعددة ومتشابكة، بدءاً من القصور في البنية التحتية الرقمية، ووصولاً إلى نقص الكوادر المؤهلة،

1 - مقترح استراتيجية التحول الرقمي الحكومي في دولة ليبيا، الصادر عن الهيئة العامة للمعلومات، تحت شعار (ازدهارُ البلدان كرامة الإنسان) كانون الأول/ ديسمبر 2022م.

وانتهاءً بالاعتبارات القانونية والأمنية، ومع ذلك، أبرزت الدراسة أيضًا الفرص الواعدة التي يتيحها هذا التحول، والتي تتجاوز مجرد تسهيل الإجراءات الحكومية لتشمل تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتعزيز المشاركة المجتمعية، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

ومن الجدير بالذكر أن النجاح في هذا التحول يتطلب مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار السياق الليبي الخاص، وتستند إلى أسس علمية سليمة. فالتحولات الرقمية الناجحة تتطلب تخطيطًا استراتيجيًا دقيقًا، وبناء شراكات فعالة بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، والاستثمار المستدام في التكنولوجيا والبنية التحتية.

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، تتطلب عملية التحول إلى السجلات الإلكترونية في ليبيا نهجًا شاملاً ومتعدد الأبعاد. وتشمل التوصيات العلمية الأساسية ما يلي:

1. وضع استراتيجية وطنية شاملة: تتضمن تحديد أهداف واضحة، وجدول زمني محدد، ومؤشرات أداء قابلة للقياس.
2. بناء إطار قانوني متكامل يغطي جميع جوانب المعاملات الإلكترونية وحماية البيانات.
3. تطوير البنية التحتية الرقمية: الاستثمار في شبكات الاتصالات، ومراكز البيانات، وتوفير الطاقة المستدامة، وتدريب الكوادر، وجذب الخبرات، وتطوير المناهج الدراسية.
4. وضع استراتيجية شاملة لحماية البيانات والبنية التحتية الرقمية.
5. تنظيم حملات توعية مستمرة لتبسيط الإجراءات الإلكترونية.
6. دعم البحث العلمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

باختصار، يتطلب النجاح في التحول إلى السجلات الإلكترونية في ليبيا تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ختامًا، يمكن القول إن التحول إلى السجلات الإلكترونية في ليبيا يمثل استثمارًا في المستقبل ويفتح آفاقًا جديدة للتنمية والازدهار.

قائمة المراجع :

1. لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، 2018 – قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الالكترونية، الأمم المتحدة، نيويورك، ص7.

10. جمعة عبد الله أبوزيد، ثورة المعلومات في ليبيا بين عوائق تشريعية وإدارية، مؤتمر الأمن المعلوماتي 2013م منشور على موقع المحكمة العليا: https://supremecourt.gov.ly/

11. محمد عمار تيار، مدى حجّيّة المحرّر الإلكتروني في مجال الإثبات في القانون الليبي، المؤتمر المغاربي الأول حول المعلوماتية والقانون، المنعقد في الفترة من 28-29 أكتوبر2009م أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2010م، منشور على الرابط:

12. تقرير الأمم المتحدة " أهمية الحكومة الالكترونية 2022م" حول موضوع (مستقبل الحكومة الرقمية) الصادر عن دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2022م،
13. الصالحين محمد العيش، "الجوانب القانونيّة لاستخدام المعلوماتية في المعاملات التّجارية " دراسة وتقييم لتجربة المشرّع الليبي، مؤتمر المغاربي الأول حول المعلوماتية والقانون، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، سنة 2009م المنشور عبر الموقع إلكتروني: https://iefpedia.com
2. نغم حسين نعمة، الأرشفة الرقمية باتت ضرورة حتمية وليست مجرد ترفا فكرياً، مجلة الريادة للمال والأعمال، جامعة النهرين، العراق، المجلد الرباع نيسان 2023م.
3. عطا عبد العاطي السنباطي، الاثبات في العقود الإلكترونية "دراسة فقهية مقارنة" دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2012م.
4. عبد القادر درويش "قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،2066،
5. سعيد البقلي، "حماية الخصوصية المعلوماتية لمستخدمي الإنترنت في مواجهة متطلبات التجارة الإلكترونية،" (المجلة القانونية، مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، المجلد ،9 رقم4 pp1144-1002. ، 2021.
6. مقترح استراتيجية التحول الرقمي الحكومي في دولة ليبيا، الصادر عن الهيئة العامة للمعلومات، تحت شعار (ازدهارُ البلدان كرامة الإنسان) كانون الأول/ ديسمبر 2022م.
7. بلعيد الدوكالي، وإبراهيم البوراصي، " استباحة خصوصية بيانات المستخدم على الأنترنت ومدى وعي المستخدمين بها في ليبيا"، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، 2022م، العدد 7،
8. ميلاد خليفة، ومحمد السايح،" الحماية القانونية والتقنية للتجارة الإلكترونية في ليبيا، جامعة النجم الساطع – المؤتمر الدولي السادس – حالة الخريطة – ديسمبر 2020.
9. (المنظمات الأمنية وتقنية الحكومة الإلكترونية: دراسة أولية تطبيقية على وزارتي العدل والداخلية في ليبيا). ورشة عمل قامت بها وزارتي العدل والداخلية، 2020م.
http://iefpedia.com/arab/?=17803
https/publicadministration.un.org/en/publicadministration.un.org/egovkb/en.us

القوانين:

1. القانون رقم 6 لسنة 2022م بشأن المعاملات الالكترونية السجلات الالكترونية، الجريدة الرسمية، الجريدة الرسمية لسنة 2023 م العدد 1 السنة الأولى.
2. قانون رقم 23 لسنة 2010 م بشأن النشاط التجاري، مدونة التشريعات لسنة 2010 م العدد 12 السنة العاشرة.
3. القانون رقم 5 لسنة 2022 م بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية، الجريدة الرسمية لسنة 2023 م العدد 1 السنة الأولى.
4. قانون الإجراءات المدنية والتجارية، الجريدة الرسمية لسنة 1958 العدد 11 السنة الثامنة.